العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطلب على القروض الشخصية في مُحافظة عمَان خلال جائحة فيروس كورونا (2020-2022)

الدكتورة رانية عدنان السطل

اختصاصي مساعد

قسم مرصد المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة

المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية

تاريخ استلام البحث: 2023/05/15

تاريخ قبول البحوث: 2023/06/22

نشر البحث في العدد الواحد والعشرون: ديسمبر / كانون اول 2023

رمز التصنيف ديوي / النسخة الالكترونية (Online): 2522-64X/332.7

رمز التصنيف ديوي / النسخة الورقية (Print): 2519-948X/332.7

العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطلب على القروض الشخصية في مُحافظة عمَان خلال جائحة فيروس كورونا (2020-2022)

د. رانيه عدنان السطل
قسم الدراسات والبحوث / المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية
وزارة الصناعة والتجارة والتموين

المُستخلص

تبحث الدراسة عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية على قرارات الحصول على قروض شخصية بمحافظة عمَان. إذ لوحظ وجود طلب عليها خلال فترة جائحة كورونا (Covid-19 Crisis) والتي امتدت في الفترة (2020-2022)؛ مما جعلها قضية مثيرة للبحث عن ماهية العوامل التي أدت إلى ازدياد هذا الطلب. تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي قد تؤثر في الطلب على القروض الشخصية في مُحافظة عمَان، إذ اعتمدت في تحليلها على نموذج الانحدار اللوجستي ثنائي القيمة والذي يستخدم في تحليل البيانات الوصفية. تم دراسة العديد من المتغيرات والتي كان من المتوقع أن تؤثر في الطلب على القروض الشخصية كمتغيرات مستقلة؛ إلا أن نتائج التحليل الإحصائي أظهر أن حصول الفرد على تسهيلات ائتمانية مُيسرة من الجهاز المصرفي له تأثير كبير وموجب على وجود القرض الشخصي وبنسبة ترجيح 8.59 مرة، إذ يأتي في المرتبة الأولى، وفي المرتبة الثانية يأتي تأثير جائحة فيروس كورونا على الفرد من حيث الأهمية في التأثير الموجب على الطلب على القروض الشخصية وبنسبة ترجيح 5.12 مرة، بينما يأتي المستوى التعليمي للفرد في المرتبة الثالثة في الأهمية وبتأثير موجب ونسبة ترجيح 9.09 مرة، وفي المرتبة الرابعة تأتي الحالة الاجتماعية للفرد وبتأثير موجب ونسبة ترجيح 28.03 مرة، وفي المرتبة الخامسة يأتي مكان إقامة الفرد في التأثيرعلى الطلب على القروض الشخصية.

الكلمات المفتاحية: القروض، القروض الشخصية، الانحدار اللوجستي، نسبة التَّرجيح (الفُرصة)، عمَان

Socioeconomic Demand Factors for Personal loans in Amman Governorate through Covid-19 crisis (2020-2022)

Dr. Rania A. Al-satel
Studies and Researches Department /Jordan Enterprise Devlopment Corporation (JEDCO) affiliated to Ministry of Industry and trade and supply

ABSTRACT

This study examines the social and economic factors of decisions to submit for personal loans in Amman governorate. There was a demand for personal loans in Amman during Covid-19 crisis from (2020-2022); which made it an interesting issue to find out what factors led to this demand. This study aims to identify the factors that may affect the

demand for personal loans in Amman. In its analysis, it relied on the Binary logistic regression model that is used in the analysis of qualitative data. Several variables have been studied that were expected to affect the demand for personal loans as independent variables. However the results of econometrics analysis showed that the smoothly credit facilities from banking system has a significant and positive impact on the presence of personal loans with odds ratio 8.59 times, as it comes in the first place, then the second place comes to corona crisis in terms of importance in the positive impact on the on the presence of personal loans with odds ratio 5.12 times, while the Education level comes in the third place in importance and with a positive effect and odds ratio 9.09 times, and in the fourth place comes the Marital status and with a positive effect and odds ratio 28.03 times, in addition to the Residence place, which is ranked fifth in the positive impact on the demand for personal loans.

Keywords: Loans; Personal Loans; Logestic regression; Odds ratio; Amman

المُقدمة

تَحتل القروض والتسهيلات الائتمانية المقام الأول بين توظيفات المصارف التجارية والمصارف غير التجارية، كما تُعد المصدرالأساسي لإيراداتها، ويتفاوت توزيع القروض لدى كل منها بحسب آجال الاستحقاق وطبيعة النشاط الاقتصادي، فالقروض قصيرة الاجل نجدها تتراجع من حيث الأهمية النسبية لدى البنوك التجارية التى تهتم أساسًا بالقروض متوسطة وطويلة الأجل استنادًا الى موارد مالية تتسم بالاستقرار النسبى من أجل ضمان حقوق المساهمين فيها. كذلك هنالك القروض المُوجهة نحو المشاريع الاستثمارية والقروض الاسكانية والقروض الشخصية ...إلخ، إذ تختلف مُسميات القروض حسب النشاط الاقتصادي الذي يدعمه المصرف (مختار، 2005).

تُعد القروض الشخصية من أنواع القروض الأكثر شعبية وإقبالًا، إذ يمكن استخدامها في كثير من الأغراض، كإنشاء مشروع استثماري صغير أو متوسط الحجم، أو تغطية تكاليف الإجازات المتنوعة وحفلات الزفاف، أوتجديدات المنازل، أوتسديد الديون، أوتغطية مصاريف طارئة، وغيرها من الأغراض الاستهلاكية. وتختلف مدة سداد القروض الشخصية باختلاف جهات الاقراض، ولكنها تتراوح ما بين 24 وحتى 84 شهرًا في الغالب. ويتطلب الحصول على قرض شخصي أن تُقدم بعض الضمانات مثل الحصول على قرض بضمان المنزل او الراتب الشهري حتى تؤمن الجهات المُقرضة أوضاعها وتضمن استرداد أموالها إذا فشل المُقترض في سداد القرض.

بلغ إجمالي حجم الديون (التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص) من قبل البنوك المرخصة الأردنية نحو 27559.0 مليون دينار أردني في عام 2021، وتشير هذه الأرقام إلى أن البنوك المختلفة في الأردن لا تزال تمنح قروضًا للعديد من المقترضين المختلفين في الأردن وبشكل

متزايد عن السنوات السابقة - بما في ذلك القروض الشخصية - وذلك رغم التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجهها البلاد وخاصةً في ظل جائحة فيروس كورونا (البنك المركزي، 2022).

ومما لفت انتباه الباحثة وأثار مشكلة الدراسة أن الأهمية النسبية للتسهيلات الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي الأردني للأفراد لغايات استهلاكية2 (أي وفقًا للنشاط الاقتصادي) خلال أعوام جائحة كورونا 2020-2022 كانت نسب مرتفعة؛ إذ كانت خلال عام 2020 ما يقارب 23% للتسهيلات الممنوحة للأفراد لغايات استهلاكية وهي النسبة الأكبر بالنسبة لباقي النشاطات، ثم ارتفعت إلى 24% في سنة 2021 وأيضا كانت نسبة مرتفعة بالنسبة لباقي النشاطات (وهي السنة التي كانت أزمة فيروس كورونا في ذروتها وكان الاقتصاد الأردني في وضع حرج3)، وفي عام 2022 كان التغيرالأكبر لصالح التسهيلات الممنوحة للأفراد لغايات استهلاكيةً بالنسبة لباقي النشاطات الاقتصادية والذي بلغ 819.7 مليون دينار أردني (البنك المركزي،2023).

إنّ القطاع المصرفي له دورٌ حيويٌّ في التنمية والتطور الاقتصادي في الدولة؛ وذلك لما يتميز به من أنشطة متنوعة خاصةً الأنشطة الخدمية المُقدمة للأفراد، لذا تكمُن أهمية الدراسة في كونها سلطت الضوء على العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على حجم الطلب على القروض الشخصية في محافظة عمّان خلال جائحة كورونا، - إذ لوحظ زيادة الطلب عليها خلال تلك الفترة - والتي بدورها قد تساعد البنك المركزي والجهات المعنية في الأردن عند رسم سياسات الاقتراض الخاصة بالقطاع المصرفي والمالي.

إن الهدف الذي يطمح إليه هذا البحث هو تحديد الأهمية النسبية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على حجم الطلب على القروض الشخصية في محافظة عمّان خلال جائحة كورونا عن طريق تطبيق نموذج إحصائي قادر على التنبؤ من خلال تحليل البيانات، وهو الانحدار اللوجستي الثنائي.

الإطار النظري والدراسات السابقة

في عالم اليوم المُتسارع يومًا بعد يوم يبقى السؤال والاستفسار حول القروض4، وكيفية الحصول عليها حاضرًا بقوة بين الناس بمختلف فئاتهم، وتبقى القروض منجم من الذهب لكافة المصارف؛ بينما تتنافس فيما بينها محليًا في تقديم تسهيلات ائتمانية لمختلف العملاء ولمختلف الأغراض والتي قد تكون مُيسرة أو مُشددة تبعًا لتعليمات وسياسات المصارف.

إن الوظيفة الرئيسية للمصارف التجارية تتركز في شقين رئيسيين: قبول الودائع المختلفة من المودعين، وتقديم القروض (التسهيلات الائتمانية) المتنوعة إلى المُقترضين، ويتفرع من هذين

2 مُدرجة تحت بند أخرى في توزيع التسهيلات وفقًا للنشاط الاقتصادي في التقارير السنوية للبنك المركزي وأحيانا تدرج تحت بند قروض شخصية.

3 مما لا شك فيه أن الإغلاقات والقيود التى فرضت على الأسواق خلال أزمة فيروس كورونا كان لها تأثير كبير على دخول الأفراد واللجوء إلى الاقتراض.

4 القروض أو (التسهيلات الائتمانية) عبارة عن واجبات يدين به أحد طرفي المعاملة (المدين) إلى الطرف الآخر والذي يسمى الدائن، وعادة ما يشير ذلك إلى الأصول التي كان الدائن قد أعطاها للمدين وفي نفس الوقت يمكن أن يستخدم هذا المصطلح على سبيل الاستعارة ليشمل الالتزامات الأخلاقية المترتبة على الطرفين وغيرها من التفاعلات غير القائمة على القيمة الاقتصادية.

الشقين وبسببهما خدمات كثيرة يؤديها المصرف التجاري لكلا الفريقين والتي لها أهميتها الكبرى في النظام الاقتصادي بما يحقق للمصارف التجارية المساهمة في خلق الجو المناسب والتربة الصالحة للتنمية الاقتصادية، إذ تُعتبر المؤسسات التمويلية كافةً عضوًا حيويًا في الحياة الاقتصادية للمجتمعات. إن منح الائتمان يجب أن يتفق مع توفير الأمان لأموال المودعين وبما يحقق الرفاهية للمجتمع ونموه وازدهاره. كما إن وظيفة منح الائتمان تُعتبرمن أهم وأخطر وظائف المصارف التجارية؛ وذلك لأن الأموال التي تمنحها كتسهيلات ائتمانية ليست ملكًا لها بل هي أموال المودعين؛ لذلك تقوم إدارة المصرف برسم السياسة الائتمانية التي تحقق لها حسن وسلامة استخدام الأموال المتاحة لها مع تحقيق عائد مادي مناسب (السيسي، 1998).

إنّ قطاع التمويل الأصغر(والتي معظمها قروض شخصية تستخدم لتمويل مشاريع صغيرة) يُعد أداة فعالة للتنمية الاقتصادية تهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع، وبما أن أصحاب الدخل المحدود يعانوا من قلة الخدمات المالية بسبب الاستراتيجيات التقليدية للمصارف، فهذا القطاع يوفر خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات وشروط الائتمان أو بدونها لتتوافق ومقدرتهم الاقتصادية البسيطة، وهذه المقدرة تؤهلهم للحصول على خدمات مالية من المصارف، بحيث يتم تمويل مشاريع صغيرة توظف عشرة عمال فأقل بشروط وضمانات بسيطة سعيًا لتنميتهم وتطويرهم (الغرباوي، 2019). وهذا ما أكده التحليل الوصفي للعينة، فقد بلغ عدد الأفراد الذين استخدموا القروض الشخصية لغرض إنشاء مشاريع استثمارية خاصة 150 فردًا أي ما نسبته 43% من إجمالي حجم العينة، في حين بلغ عدد الأفراد الحاصلون على القرض لغرض تسديد ديون سابقة 100 فردًا أي ما نسبته 28.5% من إجمالي حجم العينة المختارة. وهذا يعطي مؤشرًا إلى التأثيرالسيء لجائحة كورونا على الأوضاع الاقتصادية للأردنيين (أُنظرالشكل رقم 1).

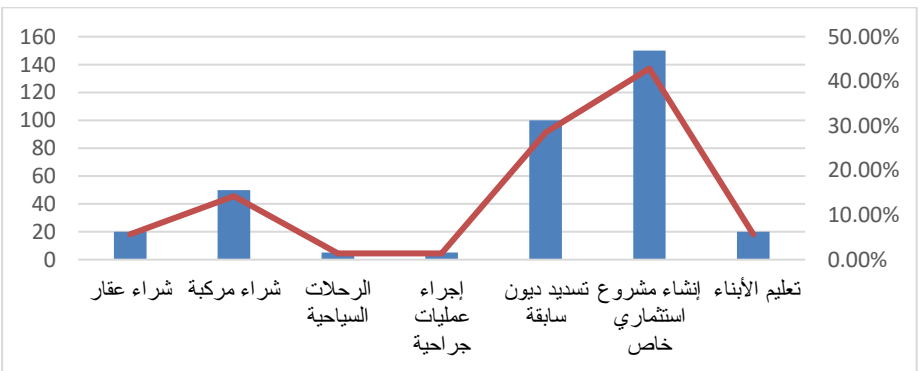

الشكل (1): التّوزيع النسبي لوحدة المعاينة والتّحليل حسب أغراض القروض الشخصية

وبالرجوع إلى تقارير البنك المركزي تبين أن التسهيلات الائتمانية (القروض الشخصية الممنوحة لغرض إنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة) خلال الفترة 2020-2022 كانت في تزايد مستمر(أنظرالشكل 2).

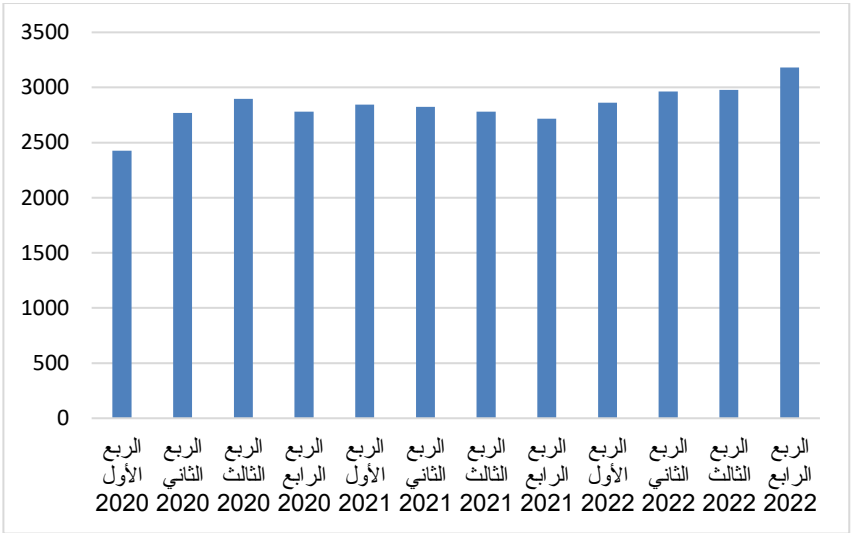

الشكل (2): حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك للشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2020-2022) (بالمليون دينار أردني)

وقد يتم استخدام القرض الشخصي لإنشاء مشروع صغير أو متناهي الصغر انتاجي، مثل الأعمال الزراعية والانتاج الحيواني والصناعات التحويلية، أو خدمي كخدمات الصحة والترفيه والتعليم وغيرها، وهناك المشاريع الانتاجية التي أساسها التحويل اي تحول المواد الخام الى منتج نهائي او وسيط، ومشاريع خدمات المواصلات والسياحة والاصلاح والتنظيف والأعمال المنزلية لربات المنازل وغير ذلك من الأنشطة التي يمكن أن تلبيها هذا القروض الشخصية (سلمان والعبادي، 2015).

أما المصارف (البنوك) الأردنية المرخصة لمنح القروض والعاملة في الأردن فهي:

أولًا: البنوك التجارية والتي تشمل: البنك العربي، بنك الأردن، البنك الأهلي الأردني، بنك القاهرة عمان، البنك الاردني الكويتي، البنك التجاري الأردني، بنك الاسكان للتجارة والتمويل، بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)، بنك المال الأردني، بنك الاستثمار العربي الأردني، البنك الاستثماري، بنك الاتحاد، بنك سوسيته جنرال الاردن.

ثانيًا: البنوك الإسلامية والتي تشمل: البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الاسلامي الدولي، بنك صفوة الإسلامي (البنك المركزي، 2022). ومن الجدير بذكره أن هناك بعض المصارف تُقدم تسهيلات مُشجعة للعميل حتى يقترض، وهناك من يضع المعيقات أمامه للتشديد على موافقات منح القروض الشخصية.

من المعروف أن الائتمان – وتحديدًا الائتمان الشخصي - حتى ولو منح وفقًا لأسس مصرفية سليمة ينطوي على نوع من المخاطرلأن هناك احتمالًا أن الأموال التي يقرضها البنك للعملاء قد لا تسدد بسبب ظروف اقتصادية سيئة غير متوقعة تؤثرعلى المقترضين، ولإن هذه المخاطر لا يمكن للبنك تجنبها تمامًا إلا أنها مخاطر محسوبة ابتداءً عند منح القرض؛ ولذا يقال أن مخاطر الائتمان لا تنطوي على درجة كبيرة من الخطورة؛ فالخطورة فيها مألوفة في العالم

المصرفي. ومن المتعارف عليه أن ديون المصارف تنقسم إلى: ديون عادية لا يواجه البنك أية مشاكل في طرق استردادها وديون معدومة وهى التى استنفذ البنك بشأنها كافة وسائل المطالبة الودية والقانونية وتعذرعليه استردادها؛ إما لسبب فعلى أو لسبب قانوني، وديون مشكوك في تحصيلها أو شبه معدومة – وهى الديون المتوقعة جراء منح القروض الشخصية لأفراد ليسوا أصحاب ملاءة مالية واضحة عادةً- وهى تقف موقفًا وسطًا بين ديون المصرف العادية والديون المعدومة (النجار،2000).

وهناك رأي آخر يعتبر الاقتراض آفة أو عرض من أعراض الاضطراب المالى، إذ يقولون أصحاب هذا الفكر الاقتصادي أن الاقتراض عامةً يجب أن لا يتم إلا لتمويل مشاريع إنتاجية كبيرة ولأفراد أو شركات تتميز بالملاءة المالية، لكن هذه النظرية أثبتت أنها ليست دقيقة عمليًا؛ إذ إن التعثر المالى قد يحدث للجميع، وأن السبب الرئيسى فى التعثرهو تقديم قروض سهلة من قبل بعض المصارف (بفرض فائدة أو عمولة قليلة نوعًا ما) وهذا فى التقديرالعام ليس ظاهرة ايجابية، إذ أن القروض السهلة قد تُحرض أحيانًا على الإنفاق والاستهلاك، وعدم الالتزام والجدِّية فى السداد (المالكى، 2019).

يُعتبر جُموح الغلاء الحالي من الظواهر الاقتصادية العامة التي يشكو منها أغلبية المواطنين في الأردن، فبالرغم من الزيادات التي يحصلون عليها في دخولهم النقدية أصبحوا اليوم عاجزين عن الحصول على نفس الكميات من السلع التى كانوا يشترونها سابقًا بنقود قليلة، كما يعجبون كيف أن النقود تخسر من قوتها الشرائية بهذه السرعة وهو ما يعرف اقتصاديًا بالتضخم المُتسارع؛ مما يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى الاقتراض الشخصى لتلبية حاجاتهم المتزايدة (عجام، 2001).

ومن الجدير بذكره أنه عند منح القروض الشخصية تُعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى فى القرار الائتماني، وهى الركيزة الأكثر تأثيرًا فى المخاطر التى قد تتعرض لها المصارف؛ وبالتالى فأن أهم مسعى عند اجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة؛ فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة، وملتزمًا بكافة تعهداته، وحريصًا على الوفاء بالتزاماته؛ كان أقدرعلى إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له. إن قياس العوامل المعنوية كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفهُ بعض الصعوبات من الناحية العملية، إذ يتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من محيطي العمل والعائلة؛ لمعرفة المستوى المعيشى للعميل وموارده المالية، والمشاكل المالية التي قد يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها، وماضيه مع المصرف ومع الغير، وسابق تصرفاته مع المصارف الأخرى (عفانة، 2019).

إن الترويج المصرفي[4] من الأنشطة التسويقية الهامة والمعتمدة في المصارف والمؤسسات المالية بشكل عام؛ إذ إن إقبال الجمهورعلى القروض يكون نتيجة نجاح المصارف في تقديمها للائتمان بتكلفة مناسبة من خلال فروع المصرف المنتشرة جغرافيًا فى الدولة، وتواجد وسائل مختلفة للاتصال بالزبائن الحاليين والمرتقبين وتعريفهم بطبيعة ومواصفات وتحديثات

4 الترويج المصرفي: هو كافة الأنشطة التسويقية التي ينطوي عليها عملية اتصال اقناعي يستهدف التأثير على جمهور المصرف بقصد استمالة استجابات سلوكية من أفراد الجمهور في الاتجاه المرغوب من قبل المصرف.

مختلف الخدمات المقدمة، وكيفية التقدم لها. إضافةً إلى دورالإعلانات التجارية في وسائل الاتصالات المختلفة والذي بات الأكثر تأثيرًا على الأفراد حاليًا (الصميدعى ويوسف،2005).

تناولت العديد من الدراسات العربية موضوع القروض، لكنّ الباحثة قامت باستعراض البعض منها، فقد قام رجب وآخرون (2022) بدراسة عن أثر القروض المصرفية المتعثرة على مؤشرات الربحية، إذ هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر القروض المصرفية المتعثرة في البنوك التجارية المصرية والتونسية والمدرجة في البورصة على مؤشرات الربحية، وقد تمحورت إشكالية الدراسة في التعرف على تأثيرنسبة (القروض المتعثرة الى إجمالى القروض NPL) على مؤشرات الربحية ممثلة فى معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة هامش الفائدة الصافى. اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل البيانات المالية واستخدمت نموذج الانحدار الخطى. خلُصت الدراسة إلى أن هناك أثر سلبى لمستوى التعثر فى القروض على مؤشرات الربحية فى كلٍّ من البنوك المُدرجة فى البورصة المصرية والبورصة التونسية. أوصت الدراسة بأن تعمل البنوك على وضع آليات من شأنها خفض درجة المخاطر التى قد تواجه العملاء وتؤدي إلى زيادة نسبة التعثر فى سداد القروض، بجانب أن يكون هناك دعم من البنوك المركزية؛ لاسيما أن الدراسة ناقشت الفترة من 2011 حتى 2020 (وهي فترة شهدت أزمات اقتصادية حادة سواءً بالنسبة لدولة مصر أو دولة تونس).

أمّا دراسة عوينات (2017) فقد تناولت أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية (دراسة حالة البنوك (Agb ,Bea ,Baraka))، إذ هدفت الدراسة إلى إبراز أثر القروض المتعثرة على الأداء المالي في البنوك التجارية في الجزائر، إذ أصبحت القروض المتعثرة محل اهتمام كل البنوك التجارية وذلك لما لها من تأثير على أدائها المالي ومختلف أنشطتها، كما أن تأثيرها يشمل مختلف عناصر الأداء المالى والمتمثلة فى مؤشرات السيولة والربحية وكفاية رأس المال. وقد تم إجراء الدراسة على بنك البركة، وبنك الجزائر الخارجى، وبنك الخليج الجزائري خلال الفترة 2010-2015، إذ تم استخدام اسلوب تحليل الانحدار البسيط للكشف عن أثر القروض المتعثرة على الأداء المالى وذلك باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews 9. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثير ذو دلالة احصائية للقروض المتعثرة على بعض مؤشرات الأداء المالى.

فى حين أكدت دراسة سارة عبد الحليم (2012) على دور القروض المصرفية فى تحقيق الربحية للبنوك التجارية (دراسة حالة وكالة القرض الشعبى الجزائري بعين مليلة)، إذ أوضحت الدراسة أن القروض البنكية مصدر من مصادر التمويل التقليدية التي تُشجع وتوجه النشاط الاقتصادي، وتساهم في انتعاش الاقتصاد الوطني، وتعمل على القضاء على جُل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. وحسب ما يمتلك البنك من مدخرات وودائع يقوم على أساسها بمنح القروض. وأكدت الباحثة في الدراسة أن القروض حتى ولو منحت وفق أسس ومعايير علمية سليمة، إلا أنها تنطوي على عنصرالمخاطرة والذي لا يمكن للبنوك تفاديه كليًا؛ لأن تجنب الخطر يعني عدم قيام البنوك بنشاطها الرئيسى أساسًا والمتمثل فى منح القروض.

أمّا دراسة أبو عبيد (2003) فقد تناولت القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية من حيث الأسباب والآثار والحلول الممكنة، إذ هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم القروض المتعثرة والتى يطلق عليها عادةً القروض غير العاملة، ومن ثم تحليل تطور هذه المشكلة لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (1992-2001) لمعرفة ما إذا كانت تمثل ظاهرة أم لا.

بالإضافة على تحليل العلاقة بين القروض المتعثرة متمثلة بنسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي حجم القروض والتسهيلات الائتمانية، وبين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية وبعض المؤشرات المصرفية، وتحديد أهم العوامل التى ساعدت على تطور ونمو مشكلة القروض المتعثرة وذلك من وجهة نظر الأطراف ذات العلاقة والمتمثلة في البنوك المقرضة، والمقترضين، ومدققى حسابات البنوك، وأخيرًا البنك المركزي الأردني. قامت الدراسة بتصميم استبانة تحتوي على 32 سؤالًا حول أسباب تعثر القروض، وتم توزيع هذه الاستبانة على عينة من موظفى الائتمان لدى البنوك التجارية الأردنية، وعينة من المقترضين، وعينة من العاملين فى مجال التدقيق على حسابات البنوك، وعينة من مفتشى البنك المركزي الأردني. وقد تم تقسيم أسباب التعثر فى الدراسة إلى أربع مجموعات رئيسية هى: مجموعة الأسباب المتعلقة بالبنوك وجاءت بالمرتبة الأولى من حيث تأثيرها على مشكلة القروض المتعثرة، ومجموعة الأسباب المتعقلة بالمقترضين وجاءت فى المرتبة الثانية، ومجموعة الأسباب المتعلقة بالظروف الاقتصادية العامة وجاءت فى المرتبة الثالثة، وأخيرًا مجموعة الأسباب المتعلقة بالجهات الرقابية وجاءت بالمرتبة الرابعة. وقد تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أسباب تعثر القروض من وجهة نظر البنوك من جهة ومن وجهة نظر المقترضين من جهة اخرى، في حين لم تكن هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أسباب تعثر القروض من وجهة نظر البنك المركزي من جهة ومن وجهة نظر مدققى الحسابات من جهة أخرى. وقد تم التوصل إلى بعض التوصيات التى قد تساعد في حال تطبيقها في التخفيف من حدة المشكلة.

أمّا الدراسات الأجنبية التى تناولت القروض الشخصية فإنها عديدة أيضًا، منها ما قاموا بهetc .,Gams and Correia (2020) حول تمويل القروض الشخصية والتجارية في شرق اوروبا، ودراسة حجم سوق التمويل الجماعى عبر الاتحاد الاوروبي؛ إذ أوضحت الدراسة إلى أن الائتمان الأصغر المخصص للأعمال التجارية والقروض الشخصية صعب الحساب والتقدير، وأن المقترضين النشيطين تتزايد نسبهم باستمرار؛ إذ وصلت مبالغ القروض إلى مليار يورو فى عام 2017 استنادًا الى بيانات حول شرق اوروبا من المفوضية التابعة للاتحاد الأوروبي. طبقت الدراسة نموذج انحدار قادر على التنبؤ، والبيانات تم جمعها بين عامى 2018 - 2011 من خمس دول اوروبية، دولتان من فئة الدخل المتوسط الأدنى وهما: جمهورية مولدوفا واوكرانيا، وثلاثة من فئة الدخل المتوسط الأعلى وهم: اليابان وأرمينيا وجورجيا. وأوضحت الدراسة كيفية التقدم بطلب للحصول على قروض شخصية سريعة التمويل مقارنة بقروض الأعمال، بالإضافة الى ذلك توصلت النتائج إلى وجود علاقة على شكل U بين المعلومات المتوفرة وسرعة التمويل؛ ولكنها تنطبق فقط على قروض الأعمال، وأن التمويل الجماعي يتطلب تركيزًا أكبر عند منحه ويشكل الحلقة الأضعف في المشاكل الائتمانية، وأن المقترضين الأفراد لديهم رؤى طويلة الأجل خصوصًا أصحاب المشاريع الصغيرة الذين يستثمرون في التعليم والمهارات والتدريب.

كما قاما Bravo and Santamaria (2017) بدراسة حول تقييم أداء القروض لدى المكاتب البنكية وكيفية اتخاذ قرار الائتمان بناءً على عدم اليقين، إذ كانت معايير تقييم أداء القروض هى معدلات الخصم المختلفة التى يمكن استخدامها لحساب صافى القيمة الحالية (NPV) لكل تدفق خارج للقرض وتدفق للسداد، إذ تم تصنيف المكاتب المصرفية إلى مكاتب بنكية خاضعة لمعايير التقييم المحددة وأخرى غير خاضعة لمعايير (NPV) المتعددة، ونتيجة لذلك تم الحصول على ترتيب كامل لمكاتب البنوك من مؤشرات أدائها. وعلى الرغم من أن الطريقة المقترحة قابلة للتطبيق على أنواع مختلفة من القروض إلا إنه تم التأكيد على الفئة الخاصة

بالقروض الشخصية في الدراسة كحالة فعلية، وتم تقييم قروض هذه المجموعة من المكاتب المصرفية، وكيفية السداد خلال الفترة 2010-2001 ، وتوضيح كيفية جدولة البيانات الرقمية الخاصة بها.

وقد أجرت Shafinar Ismail (2013) دراسة حول محدّدات منح القروض الشخصية في ماليزيا. إذ يتمتع الماليزيون بمزايا ومنافع متعددة تقدمها الحكومة وتسهلها لهم، مثل قروض الاسكان، والمزايا الطبية، والحوافز المختلفة. إذ أظهرت الإحصائيات أن ديون الأسرة الماليزية تستمر في الزيادة نتيجة لتلك التسهيلات، حيث ارتفعت نسبة ديون الأسرة الى الناتج المحلى الإجمالى لماليزيا من 62.7 فى عام 2008 الى 76.6 فى عام 2011، كم أوضحت الدراسة إلى أن نسبة خدمة الدين المقبولة هى 30 % ، ومع ذلك كانت نسبة خدمة ديون الأسرة الماليزية 9% فى عام 2006 وارتفعت إلى 49% فى عام 2009 وانخفضت بشكل طفيف إلى 48% فى عام 2010 ، وهذا يشير إلى أن ما يقرب من نصف دخل الأسرة كان يستخدم لسداد ديونها، ونتيجة لذلك يصبح رصيد الإنفاق على التعليم والنقل والغذاء وحالات الطوارىء أقل. كما هدفت الدراسة إلى التحقيق فى المحددات التى تساهم فى زيادة القروض الفردية؛ حيث انها تساهم فى زيادة ديون الأسرة الماليزية. تم تحديد العديد من المحددات المؤثرة في الطلب على القروض الشخصية منها: المعرفة حول القروض الشخصية، والوعي الإعلامي، والتصورات تجاه القروض الشخصية، وتأثير المعتقد الديني والأخلاقي. إذ تم توزيع الاستبيانات على 100 مُستجيب، وكان اجراء أخذ العينات المتبع هو أخذ العينات العشوائية الطبقية، وتم تحليل البيانات التى تم الحصول عليها باستخدام برنامج SPSS، وكانت نتائج الدراسة أن الوعى الإعلامى والمعتقد الدينى والأخلاقي من أهم المحدّدات التى تؤثرعلى الإقتراض الشخصى في ماليزيا.

وعند التّمعُّن في الدراسات السابقة نراها قد تناولت موضوع القروض المختلفة من جوانب عدة، لكن هذه الدراسة تناولت القروض الشخصية حصريًا والطلب عليها في العاصمة الأردنية عمّان خلال فترة محددة، واستخدمت أسلوب إحصائي كمي مُتقدم وهو الانحدار اللوجستي الثنائي لمعرفة أكثر العوامل أهمية في التأثير على قرار الطلب عليها خلال تلك الفترة.

مُجتمع وعينة الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الأشخاص النشيطين اقتصاديًا (قوة العمل)6 في محافظة عمّان، والذين بلغ عددهم 184388 شخصًا، وذلك حسب سجلات وزارة العمل لعام 2021، ومن أجل تحديد العينة تم الرجوع إلى الجدول الذي قدّمه كل من جونسون وكريستينسن لتسهيل قرار اتخاذ حجم العينة المطلوبة، اعتمادًا على حجم المجتمع الكلي وهامش الخطأ المسموح به (5%)، وبناءً عليه كان حجم العينة 384 شخص (Johnson & Christensen, 2014).

تم استخدام مفهوم العينة القصدية (الغرضية) فى سحب العينة، وهى عينة غير احتمالية يتم اختيارها بعناية وتكون مناسبة فى حالة توفرصفة معينة لدى مجموعة معينة ولا تتوفر فى غيرهم، وقد تم ارسال 400 استبانة على موظفي بعض مؤسسات القطاع العام والخاص

6 قوة العمل: هي إجمالي عدد المشتغلون والمتعطلون ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر.

وأصحاب الأعمال الحرة وممن لا يعملون في محافظة العاصمة الأردنية عمّان، وكان عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل 350 استبيانًا، وقد تم توزيع الاستبانة7 إلكترونيًا.

منهجية الدراسة والنموذج القياسي

استخدمت الدراسة نموذج الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة (logistic regression) من خلال برنامج SPSS لتحديد أهم العوامل المُؤثرة في الطلب على القروض الشخصية، والذي يعتبر حالة خاصة من النموذج الخطي العام (Generalized Linear Model). علمًا أن دوال النَموذج اللوجستي تُستخدم عندما يكون المتغير التابع المراد التنبؤ به هو متغيَر اسمي فيه صفتين فقط (ثنائي القيمة) والذي يتبع توزيع بيرنولي (Bernoulli) للمتغيرات ذات الحدين، ولتحديد حجم واتَجاه التأثير النَسبي لكل متغيَر من المتغيرات المستقلة والمقترحة في تأثيرها على المتغير التابع (Pallant, 2013) .

ومن هنا، فإن النَموذج اللوجستي الثنائي (Binary Logistic Model) هو الأنسب في التحليل كون بيانات المتغير التابع الثنائي تتبع التوزيع غير الطبيعي، والأكثر قوَة من الأساليب الإحصائية الأخرى كالانحدار الخطي (البسيط والمتعدد)، وبخاصة في تحليل العوامل الأقوى في تفسير الظاهرة، وبالتالي فإن هذا يعني أنَ استخدام هذه المنهجيَة، وبناؤها على بيانات الأفراد الخاضعين للدراسة؛ من المفترض أن تعطي معلومات أكثر دقة في التركيز على المتغيَرات المعنوية وترتيبها حسب الأهميَة، ومن ثمَ يتم تقدير معلمات النَموذج بعد إدخال العوامل المحدَدة لقرار الطلب على القروض الشخصية باستخدام تقدير الإمكان الأعظم (Maximum Likelihood Estimation)، الذي يختار المعلمات التي تجعل احتمال حدوث القيم المشاهدة أعظميًا، فالهدف في طريقة (ML) هو تعظيم لوغاريتم دالة الإمكان (LLF) للحصول على قيم المعلمات المجهولة بحيث يكون احتمال مشاهدة قيم ال Y's كبيرأي معظَم بقدر الإمكان (Gujarati & Porter, 2009).

تُعبر المعادلة (1) عن النَموذج القياسيّ العام المستخدم في هذه الدراسة، وكما يأتي:

$$Y_i = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k} \beta_j X_{ij} + u_i \qquad \ldots\ldots (1)$$

علمًا أن:

Y_i: المتغير التَابع والذي يُعبر عن احتمالية الطلب على القروض الشخصية، وهو متغير اسمي ثنائي القيمة، يأخذ القيمة (1) إذا كان الفرد حاصل على قرض شخصي، والقيمة (0) إذا لم يكن حاصل على قرض شخصي.

X_{ij}: مجموعة من المتغيَرات المستقلة الكمية والأسمية، والتي يتوقَع أن يكون لها تأثيرعلى قرار الحصول على قرض شخصي. وتشمل عوامل اقتصاديَة واجتماعية وثقافيَة مختلفة، كالمستوى التَعليمي، ومجال عمل الفرد، وعدد أفراد العاملين في الأسرة، ووجود تسهيلات مُيسرة من قبل الجهاز المصرفي، ووجود تحويلات نقدية مستلمة من الخارج، وتأثر دخل الفرد بأزمة كورونا، ودخل الفرد، إضافة إلى متغيَرات مستقلة أخرى.

u_i: حد الخطأ.

7 أنظر ملحق (1) أداة الدراسة (الاستبانة).

ومن هنا، وبما أنَ المتغيَر التَابع في مثل هذه النَماذج من المتغيَرات غير الكمية، فإن استخدام نموذج الانحدار الخطى لن يكون ملائمًا احصائيًا في دراسة تحليل العوامل المؤثرة في قرار الطلب على القروض الشخصية؛ وهذا يناقض الافتراضات الأساسية لتحليل الانحدار الخطى، وأهمها افتراضيين رئيسيين، الأول اعتدالية التوزيع (Normality) والثاني تجانس التباين (Homoscedasticity)، إذ تنشأ هاتان المشكلتان بسبب الطبيعة الثنائية للمتغير التابع (Greene, 1993).

وبالتالي، فإن المتغيَر التابع سيأخذ فقط قيمتين (1,0) تعبَران عن وجود القرض الشخصي من عدمه، أي انَ هذا المتغير يأخذ القيمة (1) باحتمال (P) إذا كان لدى الفرد قرضًا شخصيًا، والقيمة 0 باحتمال (1-P) إذا لم يكن لديه. وبما أن قيمة $0 \leq P_i \leq 1$ فإنَ هذا يعني أنَ $\frac{P_i}{1-P_i}$ ستأخذ قيمة موجبة ومتصلة بين $0 \leq \frac{P_i}{1-P_i} \leq \infty$ وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي لهذه القيمة تصبح القيم عندها محصورة بين $-\infty \leq ln\frac{P_i}{1-P_i} \leq \infty$ وبالتالي، فإنه يمكن كتابة نموذج الانحدار في المعادلة (1) السابقة بصيغة الانحدار اللوجستى، وبالاعتماد على الافتراضات السَابقة كما يأتِي:

$$ln\frac{P_i}{1-P_i} = \beta_0 + \sum_{j=1}^{k}\beta_j X_{ij} + v_i \qquad \text{.....} \quad (2)$$

علمًا أن $\frac{P_i}{1-P_i}$ تسمى نسبة التَرجيح أو الفُرصة (Odds ratio).

ولتحليل المتغيَر التَّابع ثنائي القيمة يتم عادة استخدام النَموذج اللوجستى، والذي يعتمد على دالة التَوزيع التَراكمي الطبيعي (Normal cumulative distribution function) التي تكون على شكل حرف S، والذي يفترض دالَة الكثافة الاحتماليَة التراكميَة (Cumulative probability density function)الآتية:

$$P\,(Y) = \frac{1}{1+e^{-(\beta_0+\sum_{j=1}^{k}\beta_j X_{ij})}} \qquad \text{.....} \quad (3)$$

وتعبر معادلة (3) عن احتمال حدوث Y (أي احتمال أن تنتمي حالة ما إلى فئة معينة). وبالتالي فإن القيمة الناتجة عن المعادلة هي قيمة احتمال تتراوح بين 0 و1 وتعني القيمة القريبة من 0 أنه من غير المحتمل أن تحدث Y، أما القيمة القريبة من 1 فتعني أنه من المرجح جدًا حدوثY.

وبالتالي، فإن التَحليل القياسي لهذه الدَراسة سيعتمد على تقدير معلمات النَموذج اللوجستى الثَنائي لاحتمالية الطلب على القروض الشخصية من قبل المواطنين الأردنيين في المعادلة التالية:

$$\mathrm{PDP} = \beta_0 + \sum_{i=1}^{4}\beta_{1i}\mathrm{Edu}_i + \sum_{i=1}^{4}\beta_{2i}\mathrm{Js}_i \sum_{i=1}^{3}\beta_{3i}\mathrm{Wm}_i + \sum_{i=1}^{3}\beta_{4i}\mathrm{Inc}_i + \sum_{i=1}^{4}\beta_{5i}\mathrm{Rp}_i + \sum_{i=1}^{4}\beta_{6i}\mathrm{Ms}_i$$
$$+ \beta_7\mathrm{Rem} + \beta_8\, Scf + \beta_9\,\mathrm{Cor} + \beta_{10}\mathrm{Gen} + \varepsilon_i \qquad \text{.....} \quad (4)$$

إذ تمثَل β_0 إلى β_{10} معلمات الدالَة اللوجستيَة الثّنائية، وتعرّف المتغيَرات[8] في المعادلة السابقة كالتالي:

8 أُنظر مُلحق (2) قائمة الاختصارات والرموز.

PDP: احتماليّة طلب قرض شخصي وتأخذ القيمة بين الصفر والواحد.
Edui: المستوى التَعليمي، وقد تمَ تقسيم هذا المتغيّر إلى متغيرات (مجموعات) فرعية كما يأتي:
Edu1: أقل من ثانوية عامة؛ Edu2: ثانوية عامة أو دبلوم متوسط؛ Edu3: بكالوريوس؛ Edu4 : دراسات عليا (ماجستير، أو دكتوراه)
Jsi: طبيعة عمل الفرد، وقد تمَ تقسيم هذا المتغيّر إلى متغيرات (مجموعات) فرعية كما يأتي:
Js1: قطاع عام ؛ Js2: قطاع خاص؛ Js3: أعمال حرة؛ Js4: لا يعمل
Wmi: عدد الأفراد العاملين في الأسرة، وقد تمَ تقسيم هذا المتغيّر إلى متغيرات (مجموعات) فرعية كما يأتي: ؛Wm1: فرد واحد؛ Wm2: 2-4 أفراد؛ Wm3: أكثر من أربعة أفراد
Inci: الدخل الشهري للفرد بالدينار الأردني، وقد تمَ تقسيم هذا المتغيّر إلى متغيرات (مجموعات) فرعية كما يأتي: Income1: أقل من 500؛ Income2: 500 - أقل من 1000؛ Income3: أكثر من 1000
Rpi: مكان إقامة الفرد، وقد تمَ تقسيم هذا المتغيّر إلى متغيرات (مجموعات) فرعية كما يأتي:
Rp1: شرق عمان، Rp2: غرب عمان، Rp3: شمال عمان، Rp4: جنوب عمان
Msi: الحالة الاجتماعية للفرد، وقد تمَ تقسيم هذا المتغيّر إلى متغيرات (مجموعات) فرعية كما يأتي:
Ms1: متزوج ، Ms2: أعزب ، Ms3: منفصل ، Ms4: أرمل
Rem: استلام تحويلات نقدية، إذ يأخذ هذا المتغيّر قيمة واحد إذا كان الشخص يتلقى تحويلات من الخارج، والقيمة صفر إذا كان لا يتلقى.
Scf: وجود تسهيلات ائتمانية مُيسرة من قبل الجهاز المصرفي، إذ يأخذ هذا المتغيّر قيمة واحد إذا كانت متوفرة، والقيمة صفر إذا كانت الإجابة بلا.
Cor: وجود تأثير اقتصادي لجائحة فيروس كورونا، إذ يأخذ هذا المتغيّر قيمة واحد إذا كان يوجد، والقيمة صفر إذا كانت الإجابة بلا.
Gen: جنس الفرد، إذ يأخذ هذا المتغيّر قيمة واحد إذا كان الشخص ذكرًا، والقيمة صفر إذا كان أنثى.
حدالخطأ.:iε
مع مراعاة أن تكون قيمة كلّ متغَير تفصيلي من المتغيّرات المُصنفة السَابقة =1 إذا كان الفرد من ضمن الفئة المحدَدة، وخلاف ذلك فإن قيمته = 0 أثناء التحليل. تعتمد هذه الدراسة على الفرضية التالية:
الفرضية الرئيسة: لا يوجد أثر لأبرز المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الطلب على القروض الشخصية في محافظة عمّان. وتتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:
الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر معنوي للمؤهل العلمي للفرد على طلب القروض الشخصية.
الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر معنوي لطبيعة عمل الفرد على طلب القروض الشخصية
الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر معنوي لعدد الأفراد العاملين في الأسرة على طلب القروض الشخصية.
الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر معنوي لدخل الفرد الشهري على طلب القروض الشخصية.
الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر معنوي لمكان إقامة الفرد على طلب القروض الشخصية.
الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد أثر معنوي لحالة الفرد الاجتماعية على طلب القروض الشخصية.
الفرضية الفرعية السابعة: لا يوجد أثر معنوي للتحويلات النقدية التى يستلمها الفرد من الخارج على طلب القروض الشخصية.

الفرضية الفرعية الثامنة: لا يوجد أثر معنوي لوجود تسهيلات ائتمانية مُيسرة من قبل الجهاز المصرفي على طلب القروض الشخصية.
الفرضية الفرعية التاسعة: لا يوجد أثر معنوي لحدوث جائحة فيروس كورونا على طلب القروض الشخصية.
الفرضية الفرعية العاشرة: لا يوجد أثر معنوي لجنس الفرد على طلب القروض الشخصية.

نتائج تقدير النموذج القياسي

تظهر نتائج التَقدير كما هو موضح في الجدول رقم (1) التَأثير النَسبي لكلَ متغيَر من المتغيَرات المستقلة، والتي من الممكن أن تؤثر في قرار الطلب على القروض الشخصية. في البداية أوضحت إحصائيَة كاي تربيع (Chi-square statistic) والتي تستخدم لفحص مدى ملائمة معلمات النموذج ككل (والتي هي بديل عن استخدام قيم F وR2 في حالة الانحدار الخطي)، إلى أنَ النموذج المستخدم ملائم، إذ بلغت قيمة هذه الإحصائيَة 146.35 وهي قيمة معنويَة عند مستوى معنوية 0.000، كذلك اختبار (Hosmer & Lemeshow) الذي بلغت قيمته 9.603 عند مستوى معنوية 0.294 وبالتالي لا نستطيع رفض الفرضية العدمية التي تنص أن النموذج ملائم، كما يظهر في أسفل الجدول (1). كما وتشير قيم كل من (Cox & Snell R2) و (R2 Negelkerkel) والتي تظهر القوَة التَفسيرية للنَموذج إلى أنَ النَموذج المُستخدم استطاع أن يفسَرما نسبته 54% بحسب قيمة (Negelkerke R2) و34 % بحسب قيمة (Cox & R2 Snell) من التغيَرات في احتماليَة الطلب على القروض الشخصية.
إنَ هذه القيم والتي تقيس مدى ملائمة وجودة النَموذج في قياس العوامل التي يمكن أن تؤثر في الطلب على القروض الشخصية، تدلَ على أنَ النموذج المفترض مقبول إحصائياً، ويمكن الاعتماد عليه في تفسير اتَجاه وقوَة المتغَيرات المستخدمة في التَقدير. إذ أظهرت هذه الإحصائيات أنَ الانحدار اللوجستي ثنائي القيمة والمستخدم في هذا الجزء من الدَراسة يعطي نتائج موثوقة نسبيَاً؛ مما يزيد فعاليَة الاعتماد على نتائج هذه الدالَة.
جدول رقم (1): نتائج تقدير الدَالَة اللوجستيَة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية للطلب على القروض الشخصية

Dependent Var. Personal Loan Demand Probability (PDP) **No. of Observations: 350**					
Variable	**β**	**S.E.**	**Wald**	**Sig.**	**Exp(β)**
Inc			5.840	.054	
Inc1	-20.469	9809.825	.000	.998	.000
Inc2	-19.165	9809.825	.000	.998	.000
Rem	.583	1.324	.194	.660	1.792
Edu			14.164	.003	
Edu1	1.659	1.825	.826	.363	5.254
Edu2	2.207	1.840	1.439	.230	9.093
Edu3	.109	1.806	.004	.952	1.115
Scf	2.151	.453	22.527	.000	8.597
Cor	1.633	.556	8.635	.003	5.121
Rp			8.609	.035	
Rp1	-1.266	.934	1.834	.176	.282

Rp2	**-2.094**	.998	4.402	.036	.123
Rp3	**.633**	1.191	.282	.595	1.884
Gen	**.019**	.440	.002	.965	1.020
Ms			12.815	.005	
Ms1	**3.333**	1.404	5.635	.018	28.031
Ms2	**1.289**	1.461	.779	.377	3.630
Ms3	**24.246**	12183.632	.000	.998	3.38688
Jo			.856	.836	
Jo1	**-21.178**	12559.404	.000	.999	.000
Jo2	**-20.615**	12559.404	0.000	.999	.000
Jo3	**-20.424**	12559.404	0.000	.999	.000
Wm			2.377	.305	
Wm1	**.923**	.900	1.051	.305	2.517
Wm2	**.275**	1..049	.069	.793	1.317
Constant	**37.092**	15936.497	0.000	.998	4496.000
Goodness of Fit		**Chi-square** 146.354		**Df**	**Sig.**
				20	.0000
		Hosmer & lemeshow 9.603		8	.294
Cox & Snell R^2	.34	**Negelkerke R^2**		.54	

المصدر: إعداد الباحثة

أظهرت نتائج تقدير دالَة الانحدار اللوجستي الثَنائي أنَ هناك متغيَرات مستقلَة كانت ذات دلالة إحصائية عالية جدًا، مقارنة بمتغيَرات مستقلة أخرى كانت دلالتها الإحصائية منخفضة. إذ كانت التسهيلات الائتمانية المُيسرة الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي، وحدوث جائحة فيروس كورونا، والمستوى التعليمي للفرد، والحالة الاجتماعية للفرد، ومكان إقامة الفرد من أبرز العوامل ذات الدلالة الإحصائية والتأثير المعنوي المرتفع على طلب القروض الشخصية. وفي المقابل فقد أشارت النَتائج بشكل عام إلى أن الدخل الشخصي للفرد، وجنس الفرد، وطبيعة عمل الفرد بالإضافة إلى عدد العاملين في الأسرة كانت غير معنويَة، ولا تؤثر بشكل كبير على طلب القروض الشخصية.

كما أظهرت نتائج التَقدير أنَ الدَالَة اللوجستيَة المستخدمة قد استطاعت التَنبؤ بقرابة 260 حالة من أصل 350 فرد بشكل صحيح، وبنسبة تنبَؤ 84% من إجمالي الحالات، وهي نسبة مرتفعة تؤكد معنويَة النَموذج بشكل عام، كما هو مبين في الجدول رقم (2).

جدول رقم (2): النسبة المئوية للتصنيف الصحيح للنموذج

Observed		**Predicted**		
		Var.PDP		**Percentage Correct**
		0.00	**1.00**	
Step1 Var.PDP	**0.00**	34	36	48.6
	1.00	20	260	92.9
Overall Percentage				84.0

* The cut value is 0.5

المصدر: إعداد الباحثة

تشير النتائج القياسيَة للدالة اللوجستية إلى أن من أكثر المتغيرات أهمية في التأثير على طلب القروض الشخصية هو التسهيلات الائتمانية المُيسرة الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي والذي جاء في المرتبة الأولى، إذ أظهرت النتائج أن تأثير هذا المتغير كان معنويًا بدرجة كبيرة وبقوة تأثير موجبة، إذ إنَ نسبة ترجيح الطلب على القروض الشخصية تزداد بمقدار 8.59 مرَة في حالة أن يكون الفرد قد تلقى تسهيلات ائتمانية مُيسرة من قبل المصرف الذي يتعامل معه عن الفرد الذي لم يتلقى تسهيلات مُيسرة.

كما أشارت النتائج أن التأثر بجائحة فيروس كورونا يأتي بالمرتبة الثانية من ناحية القوة والأهمية في طلب القروض الشخصية، إذ تشير النتائج إلى أنّ نسبة ترجيح الطلب على القروض الشخصية تزداد بمقدار 5.12 مرَة في حالة أن يكون الفرد قد تأثر بالجائحة ماديًا عن الأفراد الذين لم يتأثروا.

وفي المقابل أظهرت النتائج أن المستوى التعليمي للفرد جاء في المرتبة الثالثة من ناحية القوة والأهمية في الطلب على القروض الشخصية، إذ تشير النتائج إلى أن نسبة ترجيح الطلب على القروض الشخصية من قبل الأفراد ضمن فئة أقل من ثانوية عامة تزداد بمقدار 5.25 مرات في حالة أن يكون الفرد ضمن هذه الفئة عن الأفراد الذين ضمن فئة الدراسات العليا، وبمعنوية إحصائية عالية وقوة تأثير موجبة.

أظهر متغير الحالة الاجتماعية للفرد أهمية في قرار الطلب على القروض الشخصية والذي جاء في المرتبة الرابعة، إذ أشارت النتائج إلى أن نسبة ترجيح الحصول على قرض شخصي تزداد بمقدار 28 مرة في حالة أن يكون الفرد ضمن فئة الأعزب عن الأفراد الأرامل، وبدلالة إحصائية مرتفعة وقوة تأثير موجبة.

وأخيرًا كان تأثير متغير مكان إقامة الفرد من بين مجموعة المتغيرات المعنوية المؤثرة في احتمالية الطلب على القروض الشخصية وجاء في المرتبة الخامسة. إذ أظهرت نتائج التقدير القياسي أن تأثير هذا المتغير كان معنوياً بدرجة مقبولة. وبقوة تأثير موجبة وضئيلة. إذ إن نسبة ترجيح الطلب على القروض الشخصية من قبل الأفراد الذين يقيمون في شرق محافظة عمان تنخفض بمقدار 0.28 مرة عن الأفراد الذين يقيمون في جنوب المحافظة.

وعلى الجانب الآخر فقد أظهرت نتائج الدالة اللوجستية باستخدام عينة الدراسة من المواطنين الأردنيين أن عددًا من المتغيرات التي كان يُعتقد أنها مؤثرة في الطلب على القروض الشخصية كانت غير معنوية، ولا تؤثر في احتمالية الطلب على القروض، ومن أبرزها متغير الدخل الشخصي للفرد، وطبيعة عمل الفرد، وكذلك عدد العاملين في الأسرة.

الخُلاصة

خلُصت الدراسة إلى أن التسهيلات الائتمانية المُيسرة الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي، وحدوث جائحة فيروس كورونا، والمستوى التعليمي للفرد، والحالة الاجتماعية للفرد، ومكان إقامة الفرد من أبرز العوامل المؤثرة على الطلب على القروض الشخصية. وفي المقابل فقد توصلت الدراسة إلى أن الدخل الشخصي للفرد، وجنس الفرد، وطبيعة عمل الفرد بالإضافة إلى عدد العاملين في الأسرة كانت عوامل غير مؤثرة على هذا الطلب.

بناءً على ما تقدم من تحليل ونتائج تم التوصل إليها، يُمكن وضع التوصيات والمقترحات الآتية:

- أظهرت نتائج الدراسة بأن الدخل الشخصي للفرد متغير لم يكن معنويًا وذلك خلافًا لما هو متوقع، مما يدل على أن إقبال الأفراد على القروض لا يرتبط مباشرة بنقص أو كفاية الدخل

المادي الشهري حسب نتائج الدراسة؛ لذلك توصي الدراسة بإجراء دراسات جديدة حول الدوافع الحقيقية للطلب على القروض الشخصية.

- أظهرت نتائج الدراسة بأن طبيعة عمل الأفراد لم يكن أيضًا معنويًا وذلك خلافًا لما هو متوقع، مما يدل على ابتعاد الأفراد وخصوصًا ممن يعملون بالقطاع العام عن تحمل أعباء الديون المادية المترتبة على القروض. إذ كان من المتوقع إقبال العاملين في القطاع العام خاصةً على الطلب على القروض لسهولة حصولهم عليها من قبل المصارف بسبب دخولهم الثابتة.
- أظهرت نتائج الدراسة بأن التسهيلات الائتمانية المُيسرة الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي لها تأثير معنوي قوي على الطلب على القروض الشخصية، مما شجع العديد من الأفراد على الطلب عليها، ومن هنا توصي الدراسة بتشديد بعض الشروط والتعليمات الخاصة بالقروض وعدم التساهل في منحها خصوصًا للأفراد الذين قد يتعثرون في السداد، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراكم الديون المتعثرة لدى تلك المصارف.
- أظهرت نتائج الدراسة بأن جائحة فيروس كورونا لها تأثير معنوي على الطلب على القروض الشخصية، وهذا يدل على تبعات الجائحة على الأوضاع الاقتصادية للأفراد، وإقبالهم على القروض. الأمر الذي يتطلب من الجهات المعنية وضع خطط للطوارىء للأفراد والمؤسسات في حال حدوث أي مُستجدات أو كوارث طبيعية.
- إجراء دراسات مستفيضة على الجهاز المصرفي من قبل البنك المركزي، خاصةً مع ظهور تحدِّيات اقتصادية واجتماعية عديدة مؤخرًا تستدعي البحث والاهتمام، وكذلك دراسات تقييمية حول الحاجة الفعلية للتسهيلات الائتمانية وتحديد سقوف دنيا وعليا للقروض وخصوصًا الشخصية منها.

المراجع العربية

1. أبو عبيد، جمال (2003)، القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية: الأسباب والآثاروالحلول الممكنة: دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراة، جامعة عمان العربية، الأردن.
2. البنك المركزي (2022) و(2023)، تقارير سنوية منشورة، الموقع الإلكتروني الرسمي للبنك المركزي، عمّان، الأردن.
3. رجب، أيمن، صقر، أحمد، وآخرون (2022)، أثر القروض المصرفية المتعثرة على مؤشرات الربحية (دراسة مقارنة بين البنوك في مصر وتونس)، مجلة البحوث البيئية والطاقة، مجلد 11، العدد19، جامعة المنوفية، الجمهورية العربية المصرية.
4. سلمان، ميساء، العبادي، سمير(2015)، المشروعات الصغيرة وأثرها التنموي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمّان، الأردن.
5. السيسي، صلاح الدين (1998)، التسهيلات المصرفية للمؤسسات والأفراد، دار وسام للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
6. الصميدعي، محمد، يوسف، ردينة (2005)، التسويق المصرفي ، دار المناهج للنشروالتوزيع، عمان، الأردن.
7. عجام، ميثم (2001)، نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.

8. عوينات، محمد (2017)، أثرالقروض المتعثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة البنوك (Baraka, Bea, Agb) فترة: 2015-2010، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
9. عفانة، محمد (2019)، إدارة الائتمان المصرفي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
10. عبد الحليم، سارة (2012)، دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية (دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري بعين مليلة)، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
11. الغرباوي، شهدان (2019)، تمويل المشروعات الصغيرة، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
12. المالكي، عبد الله (2019)، مضائق الاقتصاد الأردني، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
13. مختار، إبراهيم (2005)، التمويل المصرفي (منظومة للتعامل بين البنوك والمقترضين)، الأنجلو المصرية للتوزيع والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
14. النجار، فريد (2000)، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، جامعة الزقازيق، الجمهورية العربية المصرية.

المراجع الأجنبية

1. Bravo, M., Santamaria, D., (2017), Evaluating loan Performance for Bank Offices: A Multicriteria Decision-Making Approach, INFOR: Information System and Operational Research, volume 50, 2012- Issue3, Canada.
2. Gama, A., Correia, R., Augusto, M., Duarte, F., (2020), Online microfinance in Eastern Europe: Personal versus business loan funding, European Microfinance Network.
3. Greene, H., (1993). Econometrics Analysis,2nd ed. New York University, Prentice Hall International, Inc.,p.589.
4. Gujarati, N., and Porter, C. (2009). Basic Econometrics,5nd ed. New York: McGraw-Hill companies, Inc.,p.589.
5. Ismail, SH. (2013). Determinants of Personal Loans Borrowing: An Empirical Study. Faculty of Business Management, University of Teknologi MARA, Malaysia.
6. Johnson, R., and Christensen, L. (2014). Educational research: Quantitative, qualitative, and mixed approaches,5nd ed. South Alabama University, USA.ISBN 978-1-4522-4440-2.
7. Pallant, J., (2013). SPSS Survival Manual: A Step by step Guide to Data Analysis Using IBM Spss,5nd ed. University of Melbourne, Australia, ISBN-13: 978-0335262588, Inc.,p.211.

المُلحق (1)

أداة الدراسة (الاستبانة)

العوامل الاقتصادية والاجتماعية للطلب على القروض الشخصية في محافظة عمّان خلال جائحة كورونا (2022–2020)
دراسة موجّهة إلى قوة العمل الأردنية في محافظة عمّان

السيد/ة..... المحترم/ة
تحية طيبة وبعد،،،

في إطار الدراسة الحالية حول الطلب على القروض الشخصية تم تصميم هذه الاستبانة لمعرفة آراء واتجاهات الأفراد حول هذه الظاهرة، ويتوقع ألا يستغرق إكمال تعبئة هذه الاستبانة أكثر من خمس دقائق، ولا حاجة لكتابة اسمك أو عنوانك، كما أنه لا داعي للتفكير كثيراً بإجابة الأسئلة حيث إنه لا توجد إجابة خاطئة أو صحيحة، فقط أجب حسبما يتبادر إلى تفكيرك أولًا، وتؤكد الباحثة أن المعلومات التي ستزودونها بها ستعامل بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط؛ لذا يرجى عند إكمال تعبئة الاستمارة إعادة إرسالها إلى الباحثة. مع خالص الشكر والتقدير لتعاونكم في دعم البحث العلمي.

الباحثة
رانية عدنان

الرجاء وضع دائرة حول رمز الإجابة المناسبة:

1- الجنس	**ذكر**	**أنثى**

2- الحالة الاجتماعية	**متزوج**	**أعزب**	**منفصل**	**أرمل**

3- المؤهل العلمي	**أقل من ثانوية عامة**	**ثانوية عامة أو دبلوم متوسط**	**بكالوريوس**	**دراسات عليا (ماجستير، أو دكتوراه)**

4- العمر	**دون 30 سنة**	**30- أقل من 40 سنة**	**40 سنة فأكثر**

5- مجال العمل الحالي	**قطاع حكومي**	**قطاع خاص**	**أعمال حرة**	**لا أعمل**

6- عدد الأفراد العاملين في الأسرة؟	**فرد واحد**	**2-4 أفراد**	**أكثر من أربعة أفراد**

7- دخل الفرد الشهري (بالدينار الأردني)	**أقل من 500**	**500- أقل من 1000**	**أكثر من 1000**
8- هل تستلم تحويلات نقدية منتظمة من أفراد يعملون في الخارج؟	**نعم**		**لا**

9- هل أنت حاصل على قرض شخصي؟	**نعم**	**لا**
حدد المصرف		

10- هل تعتقد بوجود تسهيلات مُيسرة لمنح القروض من قبل الجهاز المصرفي؟	**نعم**	**لا**

11- هل جائحة كورونا أثرت على دخلك الشهري؟	**نعم**	**لا**

12- أسباب الطلب على القرض الشخصي (يمكن اختيار أكثر من خيار)	شراء عقار
	شراء مركبة
	الرحلات السياحية
	عمليات جراحية
	تسديد ديون سابقة
	إنشاء مشروع استثماري خاص
	تعليم الأبناء
	غير ذلك (حدد).....

13- مكان الإقامة	شرق عمان	غرب عمان
	جنوب عمان	شمال عمان

خالص الشكر والتقدير للوقت الثمين في تعبئة الاستبانة،،،،

المُلحق (2)

قائمة الاختصارات و الرموز

ABBREVIATIONS OR SYMBOLS	WORD
PDP	Personal Loan Demand Probability
Edu	Education level
Wm	Workers members
Inc	Income
Rp	Residence place
Ms	Marital status
Rem	Remittances
Cor	Corona crisis
Scf	Smoothly credit facilities
Gen	Gender
Js	Job status
ε	Error term